خطبة الإنذار

خطبة سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم
في الجمعة الأخيرة قبل انطلاق ثورة ١٤ فبراير ٢٠١١

ما يُمتنع عن إعطائه للشعوب اليوم لا ترتضيه غدًا على مضاعفته

سماحة آية الله قاسم
خطبة الجمعة ١١ فبراير ٢٠١١م

الاحتياط المبكّر حِكمة

هذا الذي يعرض للأجواء السياسيَّة في البلاد العربيَّة هو من رياح التّغيير العاتية، والزلزال العنيف، والطّوفان الجارف، والتحوّلات الكاسحة.

ما يحدث ليس صدفة، ولا مفاجئة كاملة، ولا شذوذاً في سير التّاريخ، ولا خروجاً عن سُننه.

المقتضي موجود، والموجب تام، والسبب قائم في جور الأنظمة، نهبها للقمة الشعوب، سياسة الإذلال والهوان، تهميش الأمة؛ بيع المقدّرات، التنكّر للهوية، سحق الكرامة، بيع الأوطان، الفساد والإفساد الشامل.

وإذا كان مانع من التغيير فهو على ما هو عليه لم يتغير، وهو قهر الأنظمة، بطشها، تمسكّها بالحكم بأيّ ثمن تجده على الإطلاق، استهزاؤها بإرادة الشعوب.

والثّابت أنّ المانع على شدّته ليس إلى الحدِّ الذي يُعطّل رياح التّغيير، ويؤجّل الزلزال، ويحُول بين الطّوفان وبين أن يبدأ، ويَمُدُّ في عُمُر الباطل لو حصل شرطُ التّغيير.

مسألةُ بداية التغيير، وزحفه، وحدوثِ الزلزال، واشتداده، وانطلاقِ الطوفان، واكتساحه مرهونة بانهدام حاجز الخوف والرعب الذي أقامته ومتّنته الأنظمة السياسية الجائرة في نفوس أبناء الأمة، والحرص على الحياة الدّنيا وإن كانت شحيحة ذليلة في نفوس الشعوب، ومرهونةٌ بإدراك الحالة البائسة حتى لمن كان شبعانا من الناس، وانفتاح الأمل بعد اليأس المقيت.

أما رشد التغيير، وتحقيقه للآمال العريضة، وانضباطه، وأمنه من الحَرَف والالتفاف عليه، ويُسرِه وانسيابيته بدرجة أكبر وأضمن فيحتاج إلى شرط القيادة الموحَّدة الكفوءة الرشيدة الأمينة الشجاعة النابعة من ضمير الأمّة، المنسجمة مع آمالها، المجسِّدة لرؤيتها، التي لا ينقصها الوفاء والإخلاص، والتقدير الدقيق. وقد تجسّد هذا الشرط في مثل قيادة الإمام الخميني رضوان اللّه عليه في ثورته العملاقة أمام طغيان النظام الشاهنشاهي المقبور.

على أن أي تغيير صالح في الأنظمة الفاسدة تتوفر عليه الشعوب هو خيرٌ، وإن لم يبلغ كلَّ ما تبلغه ثورة تامّةُ المقوّمات، مكتملة الشروط.

شرط التغيير، وانطلاقةِ الطوفان حصل في تونس، ومصر وله بوادره القوية في بلدان أخرى. وهو الشيء الجديد في درجته القويّة الواسعة في ما استجدّ في مسألة

التغيير، ولمنبّه وآخر وبرحمة من الله عز وجل توسَّع الإحساس بضرورة التغيير، وانتفضت النّفس مستعليةً على خوفها، وقبولها بالهوان، مسترخصة حياة الذِّلة والخِسّة فكان التغيير.

والطوفان بدأ لا ليهدأ، ولا ليقف عند حدٍّ بلد وشعب، وهو غير قابل للالتفاف والمغالطة، والتخدير والتأجيل.

ومن التغيير ما يكلّف البلدان الكثير من الخسارة على مستوى الإنجازات والإنسان، ومنها ما هو دون ذلك. والمسألة ترتبط بحكمة الأنظمة وتعقُّلها، ومبادرتها في الاستجابة لضرورات النّاس ومطالبها العادلة السياسية وغيرها، والاعتراف العملي العاجل بكرامة الشّعوب وحقوقها في شكل الحُكم وسياسته.

وقد رأينا أنّ ما يُمتنع عن إعطائه للشعوب اليوم لا ترتضيه غداً على مضاعفته، وأن الذين يتدرّعون بألوان من التدّرعات، ويعتذرون بألف عذر عن الإعطاء للقليل، والتغيير في حال السّعة، يعلنون عن استعدادهم للإعطاء الواسع، والتغيير الكثير إذا ضاقت بهم الأمور، وعند فوات الأوان.

عن وطننا لابد أن نحبَّه، نحرص على مصلحته، ننأى به ما استطعنا عن الخسائر، ومطلبُ التغيير والتطوير قائم في هذا البلد منذ سنوات وسنوات، وقد كلَّفَ الكثير ولا زال يكلّف، وهو مطلب لا يقبل السّقوط والتّجاهل.

وقد تكرَّر أمران من هذا المنبر: أولهما أن المطالبة بالحقوق لا يصحُّ التنازل عنها، والثاني هو الأخذ بكلِّ الأساليب السّلميَّة في المطالبة دون غيرها من الأساليب. وهذان أمران ثابتان، ولا تغيير فيهما اليوم.

والمطلب الرئيس في هذا البلد وضع دستور يأخذ بإرادة الشعب ولا يخرج عنها، ولا يتحايل عليها، أو يُزوِّرها.

ولهذا طريقه الديموقراطي الواضح المعروف الذي يجب أن يُؤخذ به من دون مواربة.

والدستور هو الذي يتكفَّل بإقرار حقّ التعددية السياسيّة، والحكومة المنتخبة في ظلّ نظام الملكيّة الدستوريّة المنفتحة، وبمعالجة الأمور الأخرى التي يحتاجها الإصلاح.

وهذا أمر لا بد أن يكون له جدوله المحدَّد المعلوم المضمون الذي يعتمد الإسراع لا التّسويف والتّأجيل.

وهنـاك أمـور عمليّـة تمثّـل حالـة فسـاد واسعة لا يحتاج علاجها إلاّ إلى قرار رسميٍّ حاسـم، وهـي لا تحتمـل التّواني فضـلاً عـن الإغفـال كما في التّضييق على حرّية الكلمة والمـسيرات والاعـتصام، والاستفـزازات الأمنيّـة، والملاحقـات والتّعذيـب، ومطـاردة الوضـع الدّينـي، والحريّـة الدينيـة، والفسـاد الخلقـي.

وبمقتضـى الحـقّ قبـل الظـرف، وبمقتضـى مصلحـة الوطـن وسـلامته أنصـحُ وأُطالـب بـكلّ قـوّة وتشـديد علـى تفريـغ كلّ السـجون، وأماكـن التوقيـف مـن نزّالهـا الذيـن فقـدوا حرّيتهـم بدوافـع سياسـية ومبـرّرات أمنيّـة مختلفـة تذكرهـا السّـلطة، وبإنهـاء محاكمـة الإخـوة مـن مشـايخ وأسـاتذة مُتّهمـين باسـم المخـطّط الإرهابـي وتبرئـتهم وإطلـاق سـراحهم بـلا اسـتثناء.

وإنّ في الاستجابة المضمونة لمطلب الدستور، وتفريغ السجون السياسية من نزالها، وإنهاء المحاكمات، وإعلان براءة المتّهمين، والمعالجة السّريعة للفساد لاحتياطاً عُقلائياً وحكمة لا غنى عنها اليوم، والتأخير سيكون ضارًا جدّاً.

هـذه المطالـب مطالـب قديمـة، ولـم تضـف عندنـا الظـروف المسـتجدة عليهـا مـن جديـد.

أمـا مـن يتستكثر المطالبة اليوم بهذه الحقوق فهـو يعيـش زمنـاً غيـر هـذا الزمـن، وعقليـة غيـر عقليـة اليـوم. مـن كان يعيـش هـذا الزمـن، وعقليـة هـذا اليـوم فهـو يستسـهل هـذه الحقـوق لا أنـه يسـتكثرها.

خطبة الجمعة (٤٣٨) ٧ ربيع الأول ١٤٣٢هـ - ١١ فبراير ٢٠١١م